

المؤسسات المالية الليبية في ظل الاقتصاد الرقمي دراسة استراتيجية لقياس أهم المؤشرات ذات العلاقة بالتحول الرقمي لعينة من المصارف العاملة بمدينة بنغازي

ايناس بدر عبدالله الحاسي *

الهيئة الليبية للبحث العلمي، بنغازي، ليبيا

*enasbhamed@gmail.com للمراسلة

المخلص

هدفت الدراسة العلمية على مناقشة أهمية التحول نحو الرقمية لكافة المؤسسات المالية بليبيا، واهتمت بدراسة سياسات التغيير الاستراتيجية المالية للعمل على تقديم خدمات بنكية متطورة تخضع للقوانين ومعايير دولية، لذا قام الباحث بمناقشة استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في ليبيا من خلال دراسة تحليلية للتكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي، وكيفية استخدامها ومطابقتها للنظم والمعايير الدولية. وفي إطار نمو المنافسة والتوجه نحو التطوير كان لابد من تسليط الضوء على جل العوائق والتحديات التي واجهت المؤسسات المالية في فهم البنك الرقمي الشامل وطريقة استخدامه في ظل الأنظمة العالمية، لذا كان من ضمن أهداف الدراسة ومركزاتها توجيه الاهتمام نحو تحليل سياسات واستراتيجيات البنك المركزي في تبني ودعم النحول نحو الرقمية بتعزيز البنوك بنظم مدفوعات متطورة عن طريق التقنيات والخدمات الرقمية وذلك لرفع من مؤشرات نمو الاقتصاد في العصر الرقمي.

استهدفت الدراسة البنك الرقمي "بنغازي" وكذلك واقع الخدمات الالكترونية في المؤسسات المالية لقطاعين العام والخاص بمدينة بنغازي، استخدم المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية للدراسة، والاستبانة كأداة للدراسة، وبالاستناد إلى عدد من الدراسات العملية السابقة، تم توزيع (70) استبانة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج حزمة البرامج الاجتماعية SPSS الاحصائي، ومن خلال ما تم تجميعه من نتائج للوصول إلى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة، فقد تم استرداد (53) منها في تحليل البيانات، أستخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقياس درجة استجابة أفراد عينة الدراسة، وذلك لتحصل الدراسة على مجموعة من النتائج تسهم بالنهوض بالتكنولوجيا الرقمية بليبيا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، البنك الرقمي، التكنولوجيا الرقمية، التقنيات الرقمية

Libyan Financial Institutions in the Digital Economy A strategic study to measure the most important indicators related to digital transformation for a sample of banks operating in Benghazi.

Enas Bader Elhassi

Libyan Authority for Scientific Research. Benghazi, Libya

enasbhamed@gmail.com

Abstract

This study aims to discuss the importance of the digital transformation for all financial institutions in Libya, with an emphasis on examining strategic financial change plans to provide advanced banking services that comply with international laws and standards. Therefore, the researcher discussed the strategy of transitioning to digital economy in Libya through an analytical study of digital technology in the banking sector, looked into how it is used, and its compliance with international systems and standards. In the context of growing competition and the shift towards development, it was necessary to highlight all the obstacles and challenges faced by financial institutions in understanding the comprehensive digital bank and how to use it within the framework of global systems. As a result, one of the study's objectives was to focus on analyzing the policies and strategies of the Central Bank in adopting and supporting the shift towards digitalization by

providing banks with advanced payment systems via digital technologies and services, in order to improve economic indicators in the digital age.

The study targeted the Digital Bank "Benghazi" as well as the reality of electronic services in financial institutions in both the public and private sectors in the city of Benghazi. The descriptive-analytical method was used as the study methodology, with the questionnaire serving as the study tool. Based on several previous studies, (70) questionnaires were distributed to collect and analyze data using the SPSS statistical software package. Through the results gathered to reach significant indicators supporting the study's topic, (53) were retrieved for data analysis. Arithmetic means and standard deviations were used to measure the response degree of the study sample members, resulting in a set of findings that contribute to advancing digital technology in Libya.

Keywords: Digital Bank, Digital Economy, Digital Technology.

1.1 المقدمة:

شهد العالم ثورة إلكترونية مثيرة في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، وذلك بالتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، واستخدام التقنيات الرقمية لتعزيز كفاءة البنوك التجارية بما يتماشى مع العصر الرقمي الحديث، ولتحقيق المزايا التنافسية تزداد الغاية في الشروع في تبني استراتيجيات متطورة لمواكبة التوجه الرقمي الحديث بهدف تطوير خدماتها، وكان الخوض في المجال إلكتروني خلق الكثير من التحديات أمام البنوك والجهات الرقابية في ليبيا لا تقتصر على التحديات الأنظمة التقليدية.

بشكل تاريخي، واجهت البنوك الليبية على وجه الخصوص تحديات كبيرة في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي مع تسارع ونيرة العولمة و التحرر المالي في ظل التطورات الاقتصادية، و في ذات السياق، أصبح التطوير في الخدمات البنكية من أولويات الصناعة المالية في ليبيا، مع ضرورة تعزيزها بالقوانين والمعايير الدولية للرفع من القدرة التنافسية للبنوك وتطوير سياساتها واستراتيجياتها المتبعة، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة في تحسين العمليات والمنتجات والخدمات وكذلك الثقافات السائدة للرفع من المعدلات الربحية في القطاع المالي، وبالنظر إلى السياسات الاستراتيجية تبقى المؤسسات المالية بليبيا بعيدة عن المتغيرات الحديثة، فكان لابد من دراسة استراتيجية متغيرات التحول الرقمي، والاطلاع على برامج التصحيح الاقتصادي، ودراسة آلية التوجه نحو العولمة الرقمية.

من هذا المنطلق، أصبح من ضروريات الدراسة تسليط الضوء على القطاع البنكي ودراسة كيفية إعادة هيكلة المؤسسات المالية ضمن أنظمة متطورة ومبادئ وأسس دولية، كذلك دراسة الأساليب البنكية المتاحة وكيفية تطويرها، لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية ودراسة استراتيجية تبني البنك الرقمي بكل مرتكزاته، من بينها بنية تحتية متطورة يمكنها استيعاب كل المعاملات الإلكترونية على غرار السحب بالبطاقات والدفع الإلكتروني، التحويلات المالية الرقمية، والتمويل الجماعي، والتحليل المالي، والتداول الإلكتروني، والتأمين الإلكتروني وغيرها، لذا كان لابد من ضرورة تعميم الثقافة الرقمية حتى يخطط كل المتدخلون في المعاملات التجارية في منظومات تقنية رقمية متطورة.

2.1 مشكلة الدراسة:

في خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، شرع المصرف المركزي بتعديل السياسات النقدية ومراجعة الخطط الاقتصادية وإعادة صياغة الاستراتيجيات لتعزيز التحول نحو الرقمية الشاملة من خلال "استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا" (2022) و أيضا " الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي" (2023-2030) لذا تم إجراء هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في تطوير المؤسسات المالية، والتركيز على وجه الخصوص على التقنيات الرقمية الحديثة وقياس كيفية تأثيرها على الاستقرار المالي وتقييم المعدلات الربحية والعوائد المالية، وبناء على ما سبق، يمكن طرح مشكلة الدراسة بصياغة السؤال التالي: **ماهي معوقات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتغير مسار المؤسسات المالية نحو التطورات الإلكترونية في مدينة بنغازي؟** ويتفرع منه تساؤلات عن دراسة كلاً من:

- ما هو مستوى تطبيق استراتيجية التوجه نحو الرقمية الشاملة ومؤشراتها؟
- ما هو مستوى تحقق أبعاد التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها الرقمية؟
- ما هو مستوى تميز تقنيات الحوسبة السحابية بين القطاعين الخاص والعام؟
- ما هو مستوى كفاءة النظام القانوني المالي في تحديد الاستراتيجيات الرقمية التنظيمية؟
- ما هو أثر الخدمات الإلكترونية الحديثة والتحويلات الرقمية الاقتصادية على البنوك بليبيا؟

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الأهمية العملية:

يتوقع أن تكون نتائج الدراسة ذات أهمية من الناحية العملية، حيث تكمن في دراسة واقع ودور الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية، ودراسة إمكانية مساعدة أصحاب القرار في القطاع المالي بمدينة بنغازي في عملية رقمته الخدمات المالية والبنكية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة ومدى تطبيقها، وكل ذلك، لتعزيز من كفاءة القطاع البنكي والرفع من مستوى الخدمات الرقمية في الأنظمة التقليدية.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة التصنيفات الشاملة للسياسات والمنهجيات البنك الرقمي الليبي.
- تحديد مستوى الأنظمة التكنولوجية في البنوك الليبية وقياس مستوى استجابة العميل للثقافة الرقمية واستخداماتها.
- التعرف على الاستراتيجيات المتبعة للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، وقياس التحديات التي تواجهها البنوك الليبية في ادخال التطبيقات الرقمية ضمن أنظمتها.
- قياس مستوى الميزة التنافسية والقيود المالية في القطاعين " الخاص والعام".
- التعرف على تحديات أنظمة التسويات التشغيلية في البنك الرقمي الليبي
- التعرف على التحديات القانونية وقياس مدى تأثير القيود القانونية على البنك الرقمي الليبي.
- دراسة وتقييم الضوابط الرقابية للعمليات البنك الرقمي بليبيا.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد على بناء الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتوجه نحو الرقمية وما يصاحبها من تغييرات تكنولوجية.

5.1 فرضيات الدراسة:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة واختيار فرضياتها بات من اللازم استقراء ودراسة الوضع الحالي للبنك الليبي بشكل دقيق وصياغة فرضيات للدراسة على ضوءها، وذلك على نحو الآتي:

- الدلالات الاحصائية بين مستوى متطلبات تطبيق التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي.
- الدلالات الاحصائية بين مستوى أداء الخدمات الرقمية وإرضاء العميل.
- الدلالات الاحصائية بين مستوى تطبيق الاستراتيجية الرقمية وأبعاد التحديات والقيود الرقمية.

6.1 الإطار النظري والدراسات السابقة:

أجريت دراسات مستفيضة تناولت موضوع دور البنوك الرقمية، ومع ذلك فإن الباحث لا يميل في هذه الدراسة إلى الخوض في الدراسات الأدبية التي تتطرق إلى الجوانب النظرية وعلاقتها بالآراء الاقتصادية، وكذلك الانقمار إلى الإحصاءات الدقيقة والموثوق بها بشأن الاقتصاد الرقمي بليبيا، بالتالي يجعل من الصعب صياغة سياسات استراتيجية رقمية وتحديد مجالاتها وتقييم تطوراتها التكنولوجية وتحليل المخاطر، للتغلب على التحديات البنكية في ليبيا، لذا يحتاج ذلك إلى دراسات ميدانية مباشرة.

لذلك فإن الدراسة الحالية قد تكون مثيرة للجدل، ولكن الباحث يرى بنظرة عملية أن المراجعة في الأدبيات المنشورة التي لها علاقة بموضوع البحث ستقرز العديد من المساهمات العلمية والرائدة في هذا المجال ولكن ستكون بعيدة عن المجال العملي الذي هو جل اهتمام الدراسة الحالية، مع ذلك سنتعرض بإيجاز أهم الدراسات الحديثة التي تخص الموضوع، وذلك لتعزيز الإطار النظري للدراسة والنماذج التي استخدمت والنتائج التي توصل إليها. فكما أشارنا، إن عملية بناء وتطوير المؤسسات المالية يتطلب دراسات ميدانية لتقييم الاستراتيجيات والإدارات المنفذة وكذلك قياس قدرة الموظف على إدراك طبيعة الخدمات التي تقدمها البنوك ومدى استيعابها، وبالتالي يمكننا البحث في مدى إمكانية تهيئة البنوك الليبية إلى التحول نحو البنوك الرقمية واستراتيجية تعديل بعض القوانين والتشريعات، دراسة وتحليل المقترحات والتقارير الدورية والاطلاع على ورش العمل، كذلك الدراسات والخطط الاستراتيجية.

من أجل فهم موضوع الدراسة في سياق شمولي واستراتيجي عملي، وفهم تراجع أرباح البنوك التجارية، كان لابد من الاطلاع بشكل عملي على المنظومات وخدمات الدفع الإلكتروني المتاحة وتوسيع إطار المسح، لتشمل كل المؤسسات المالية في مجالاتها الاقتصادية والإدارية التي استخدمت، أو التي سيشعر في استخدامها كمدخل لتحقيق المزايا التنافسية بمدينة بنغازي.

تناولت دراسة (David: 2015) أثر عملية التحويل نحو البنوك الرقمية والتغيرات الإيجابية التي طرأت على الخدمات البنكية ومدى استجابة البنوك للوسائل الرقمية باستخدام مناهج مختلفة للتحويل إلى بنك رقمي، وينطبق مفهوم الخدمات البنكية الرقمية أو الإلكترونية على كل الخدمات التي تخص العملاء. فقد أثبتت الدراسة العلاقة الوثيقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ومستوى تحسين الأداء وزيادة ربحية المصارف التجارية، كما أنها حققت مبيعات عالية، بالإضافة إلى خفض النفقات التشغيلية الإجمالية.

عرضت أيضا دراسة (البار: 2019) دور التحول الرقمي في تقديم خدمات نوعية يساعد على تحقيق الاستفادة والتنافسية في المؤسسات المالية، بالإضافة إلى بناء مجتمعات فاعلة تساعد في تقديم الخدمات والمنتجات بشكل متطور، فكان لابد من التوجه نحو الاقتصاد الرقمي باستخدام التكنولوجيا والرقمنة الكاملة بشكل استراتيجي وإعادة صياغة استراتيجية رقمية تعزز من كفاءتها وتجعلها قادرة على تحديد الفجوة بين القدرات الرقمية والتقنيات التكنولوجية المستخدمة..

في ذات السياق، ترى دراسة (Berghaus : 2016) أن التحول الرقمي هو تحول تنظيمي وتغير جوهري الاستراتيجيات والهياكل التنظيمية للمؤسسات المالية، كما لها تأثير إيجابي على الصناعة المالية المصرفية. يوافق الرأي ذاته دراسات الحديثة التي درأت حول الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي دراسة (2021) نوقش فيها عدة محاور من أهمها تطوير البنية الرقمية، مراجعة واستحداث تشريعات وسياسات لتسهيل ممارسة الأعمال في مجال التقنية المالية، تطوير التطبيقات التي تمكن العملاء من إجراء العمليات المصرفية والدفع والتحويل وغيرها، ودراسة أخرى بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية اسفر عنها تقديم مقترح بعنوان " استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا " (2022) حيث نوقش فيها التجارب الدولية الناجحة ومناقشة خريطة الطريق لتطوير الاستراتيجية التحول الرقمي؛ ومؤخرا ورشة عمل(2023) اقيمت في طرابلس خاصة باستراتيجية التوجه الرقمي ودوره في تغير المؤسسات، نظمت من قبل مجلس الوطني لتطوير الاقتصادي والاجتماعي حيث ارتكزت صياغة هذه الرؤية على ضرورة تعزيز واقع الدفع الإلكتروني في ليبيا وخلق اقتصاد رقمي شامل وحثت أيضاً على ضرورة التعديل في الاستراتيجيات المتبعة، وإعادة هيكلة شاملة تضمن قدرتها على تطوير الحكومة الالكترونية، التعديل في التشريعات القائمة تتضمن تعديلات في القانون التجاري، تعديلات في قانون العمل، تعديلات في الأنظمة الضريبية ودراسة آلية الدفع الكترونيا، كما حثت أيضا على ضرورة العمل على ترميم وتطوير البنية التحتية، العمل على رفع كفاءة الموظف لأعداد كواثر مؤهلة، إعادة تقييم مؤشرات السوق، كذلك تطوير النواحي الرقابية التي تتماشى مع الأنظمة الحديثة، والتوسع في تطبيقات أنظمة الدفع الإلكتروني، وكل ذلك من أجل التحول نحو الرقمنة الاقتصادية التي بدورها تعزز كفاءة العمل البنكي، والحث على مواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية التي طرأت على أنظمة المدفوعات في الآونة الأخيرة.

كما أن هناك أيضا دراسة (لطفى: 2017) تشيد بأن البنوك التقليدية لها القدرة على حل جزءاً من مشاكل العميل، أي أنها لا تقدم حل بشكل شامل، كما أن الحلول الجزئية مكلفة على عكس التطورات الإلكترونية للعمليات البنكية، التي أصبح لها دور كبير في تحقيق معدلات أفضل للمنافسة في السوق، تعتبر مكان للإدارة المتميزة لتلبية حاجات الزبون مهما اختلفت، منها مقاصة الصكوك الإلكترونية، أنظمة التسوية الإجمالية، وكذلك خدمات الدفع إلكترونية المتعددة وغيرها من الخدمات المالية المتطورة.

وتعد دراسة (شحاتة، محمد موسى: 2020) من بين الدراسات الحديثة التي تناولت أهمية آليات التحول الرقمي على تحسين الأداء المصرفي وأثر تطبيق التحول الرقمي على تعزيز الشمول المالي بالبنوك في الدول النامية. كما تبرز دراسة (قاسم: 2020) على أهمية الخدمات المالية الرقمية والتمويل الرقمي بالقطاع المصرفي وأثرها على الشمول المالي، وتتفق مع الدراسة السابقة، إن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الرقمية تساعد في نشر الخدمات المالية وخفض تكلفة تقديمها بما يعزز الشمول المالي بالدولة.

فقد تعددت الدراسات التي تؤكد على أهمية الاقتصاد الرقمي منها دراسة (Karametaxas and Alexander) (2020) : حيث أشارت إلى وجود علاقة بين توازن للتقدم التكنولوجي وتطوير وتنظيم الخدمات المالية بالاستقرار المالي، كما تشير إلى أن التقنيات الحديثة تقدم حماية العميل وحقوق الخصوصية مع مراعاة عدم زيادة تكاليف التمويل. أما وثيقة الاقتصاد الرقمي (2023) ترصد ادوار الحوسبة السحابية ومرونتها في إدارة المؤسسات وتطويرها وتوفير التكاليف والتحليلات والبرمجة الوظيفية، كذلك تسهيل التحولات الرقمية وتحقيق قيمة للمؤسسات المالية ومقدرتها على دمج أشكال جديدة من التقنيات التي تعمل على تسريع الاعمال وتطويرها وتقديمها بشكل أفضل. نظمت الإسكوا (2021) بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات في ليبيا ورشة عمل وطنية افتراضية لبناء القدرات الوطنية حول استراتيجيات التحول الحكومي الرقمية ومؤثراته، وفي السياق ذاته، ركزت بعض الدراسات الحديثة الخاصة بالمؤسسات المالية في ليبيا (2022) على تقديم مقترح خاص باستراتيجية التحول الرقمي الحكومي، وعلى الدور الذي يمكن أن يقدمه الاقتصاد الرقمي للبنوك التقليدية، حيث هدفت في استراتيجيتها للتحول نحو الرقمية الشاملة، وكانت من ضمن مرتكزاتها الحث على تقديم خدمات أفضل للعملاء وعلى تقديم تجربة رقمية جديدة وخدمات متميزة وإجراءات استباقية تعزز فرص إنشاء مجتمع اقتصادي رقمي متكامل وشامل يعمل على تحسين نوعية حياة المواطن من خلال توجيه النشاطات المختلفة للتحولات الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أوضحت الدراسات أهمية تحسين المؤسسات المالية (التكنولوجيا الرقمية الكاملة) وضرورة استكمال الإطار القانوني والتشريعي من خلال إجراء مراجعة للقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالتحولات الرقمية لدعم تحقيق متطلبات التحول بالشكل الصحيح، من خلال قوانين خاصة متعلقة بقانون المعاملات الإلكترونية، قانون الاتصالات، قانون الدفع الإلكتروني، وكذلك قانون حماية البيانات الخاصة بالعملاء، وأشارت أنه لا يمكن الاقتصاد الليبي أن يكون بمعزل عن العالم، لذا كان لابد من تبني خارطة طريق السياسات اللازمة للتحول نحو الرقمنة الشاملة، و تشير الأدبيات في هذا الصدد إلى أن الدول التي نجحت في تجربة التحول الرقمي حققت الكثير من الامتيازات في القطاع الاقتصادي بشكل عام و المالي بشكل خاص.

ترصد الدراسات العالمية الخاصة بمنهجية التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الأداء المصرفي (سحنون: 2022) خضوع التكنولوجيا الرقمية للقوانين والمعايير الدولية، التي تصدر عن طريق تشريعات ولوائح عالمية من الجهات المخولة على الأداء المصرفي من خلال تعليمات ضبطه حماية للودائع ولسلامته المالية، وهو الأمر الذي يؤدي لمزيد من القيود التي يجب على البنوك الالتزام بها، ومثالا على ذلك وجوب الاحتفاظ بنسب معينة من السيولة أو تكوين مخصصات إضافية وغيرها، وضع مجموعة من الاستراتيجيات والعديد من السياسات التي تمكن من تطوير قطاع التكنولوجيا المالية بتعزيز الأمن السيبراني لحماية المستهلك من تعقيدات تكنولوجيا مالية متطورة لضمان السرية والشفافية و إمكانية تتبع المعاملات، كذلك وضع استراتيجيات الحماية لإيجاد نظام تحديد الهوية لتفادي تعدي هوية المستخدم، كما شملت أيضا على تشريعات وقوانين تنظيمية لدعم التكنولوجيا المالية خاصة بالنقود الإلكترونية بتنظيم شروط وكيفية ممارسة نشاط إصدار النقود الإلكترونية .

سجلت دراسة متأخرة حول تطوير الخدمات المصرفية الرقمية في ليبيا (2024) تحت عنوان الطريق للتحول الرقمي تحت على دعم التحول نحو الرقمية لرفع من مستوى جودة الخدمات المصرفية، كما أشارت الدراسة للوضع الاقتصادي في ليبيا بأنه ليس بمعزل عن هذا التوجه العالمي، وانه ليس خيار وإنما ضرورة ملحة، لا يمكننا تجاهل الأهمية الكبرى للتحول الرقمي من حيث زيادة الكفاءة والاستفادة من البيانات مما تدعم آلية المصارف في فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل، وتوجه

العروض والخدمات وفقاً لذلك، كذلك تعزيز الأمان، فالأمان الرقمي يقدم الكثير من الميزات الخدمية كالمصادقة المتعددة العوامل والتشفير، لحماية المعلومات الحساسة، ولذا فإن الأنظمة الرقمية تخلق روح الابتكار والتنافس وتقدم منتجات وخدمات جديدة تجذب العملاء.

لذا كان على الحكومة الليبية إيلاء أولوية لتطوير بنية تحتية رقمية قوية وتعزيز بيئة مواتية للتحويل الرقمي في القطاع المصرفي. يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار بشكل أكبر في شبكات الاتصالات وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ إطار تنظيمي يعزز الابتكار والتطور الرقمي.

وفي سياق التحديات نحو التحولات الرقمية، مازالت ليبيا إلى حد كبير متأخرة عن الركب. وهو ما تثبته مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، لذا فقد ارتأينا أيضاً في الجانب الآخر من الدراسة، تسليط الضوء على التحديات والعوائق الرئيسية التي تقف أمام شمولية أنظمة الدفع الإلكتروني. بينت دراسة (سفيان قعلول: 2020) معوقات التحول نحو الرقمنة المالية، وسلط الضوء فيها على القدرة الرقمية وضرورة رقمنة أنظمة الدفع، وتطوير منظومة رقمية متكاملة لتقديم منتجات وخدمات رقمية حديثة للعملاء، كما سجل فيها ضعف الإدارة السياسية التي تدعم التحول نحو الإدارة الرقمية، كذلك تشير إلى صعوبة التوجه نحو التقنيات الحديثة في عدم وجود بيئة عمل إلكترونية تحظى بحماية قانونية تعمل على حماية برامج الإدارة الإلكترونية، كذلك ضعف الاستراتيجية بوضع هيكلي التغييرات التنظيمية لبنى برامج تدعم الإدارة الرقمية.

أما دراسة (Shahwan: 2022) ترصد العوائق الرئيسية التي تعيق التحولات الرقمية، من بينها محركات التكلفة في البنية التحتية والقيود الرقمية، وعدم استيعاب الموظف وكذلك العميل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات، وذلك يؤثر على مستوى مشاركة المستخدم وبالتالي يحد من تداولها، كما إن عدم تكافؤ الفرص ومواجهة مخاطر التركيز كانت سببا في عدم الثقة في أدوات الدفع الرقمية، وعائقا في استخدامها. يواجه البنك الليبي تحديات جمة في تطبيق الرقمنة، حيث سجلت الدراسات انخفاض في مستوى قياسات التقدم الرقمي على الرغم من وجود استراتيجية رقمية للتوجه نحو التحول الرقمي.

تسجل أنظمة الدفع الإلكتروني رقما مهما في تعزيز وتطوير الاقتصاد الرقمي، وتسهم في دعم الاستقرار المالي، ولكن القانون الصادر بشأن المعاملات الإلكترونية بليبيا (قانون المعاملات الإلكترونية: 2020) يشير إلى أن اختلاف منظومات الدفع الإلكتروني بين المصارف التجارية في ليبيا من أحد التحديات التي تعوق التحولات الرقمية، كذلك التمييز في أنظمة الدفع بآلية رقمية وفورية يجعلها عرضة لمخاطر الاحتيال والجرائم الإلكترونية، أيضاً ضعف التشريعات الليبية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية والتعامل الرقمي خاصة يسفر عن انعدام ثقة العميل في استخدام المنظومة الرقمية، إضافة إلى تجزئة المنظومة الرقمية وعدم شموليتها أدى أيضاً إلى ارتفاع التكاليف والرسوم، مما يعيق الإقبال على استخدامها.

وفقاً لتقييم (تقرير الأمم المتحدة: 2021) ترى فيه أن التوجه نحو القطاع الخاص هو الحل الأمثل لتعافي الاقتصاد الليبي، حيث صرح التقرير بأن القطاع الخاص يلعب دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الليبي، كما سجلت مجموعة من التحديات التي تواجه تنمية القطاع الخاص، منها عدم الاستقرار السياسي والأمني، تفكك مؤسسي، القيود المالية، ضعف البنية التحتية الرقمية، التغييرات المتكررة في ربط العملة من ضمن التحديات التي تواجه القطاع الخاص.

في ذات السياق، أثبتت دراسة (عبد الله بدر: 2022) إن مستويات الأنظمة بين القطاعين الخاص والعام لم يخضع لتعديلات استراتيجية داعمة وإصلاحات وترتيبات تنظيمية مؤسسية، كذلك إرشادات وتوجيهات خاصة بالأطر القانونية بشروط محكمة الشراكة بين القطاعين من قبل البنك المركزي وسياسة السلطة النقدية. رصدت الدراسة أيضاً إن التحديات والقيود

المفروضة والمدرجة في آلية العمل مع القطاع الخاص تحول دون الاستفادة الكاملة من مشاركته، فيجب تطوير وتعزيز استراتيجية العمل وتحديث المؤشرات الاقتصادية على إدارة عقود الشراكة بين قطاعي العام والخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المالية وإعادة تصميم سياسة العمل مع إدماج الخبرات بدراسة مالية شاملة يدرج تحتها آلية توزيع المخاطر، طبيعة إدارة العقود، صياغة المعاملات، مدى قدرة وصلاحيات السلطات المختصة على المساندة، وكل ذلك لتحقيق مصادر جديدة لرأس المال تدعم التطورات الاقتصادية.

وفي السياق الليبي أيضا، أضاف الفطيسي في دراسته (2023) للملامح الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي، إن الاستراتيجية يجب أن تُستهدف لرفع وتطوير كافة موظفي الدولة وكافة القطاعات وفتح آفاق رقمية بطريقة سلسلة بقنوات متواصلة وتعزيز الأمن السيبراني وتحديد البنية الرقمية.

وكتقييم ختامي عام للدراسات المذكورة، وعلى الرغم من اختلافها، فقد أظهرت تحليل البيانات التي تم تجميعها أن بيئة الأعمال الرقمية تؤثر على وظائف الأعمال البنكية من عدة جوانب، من حيث القرارات الاستثمارية والأنشطة الاستشارية، وكذلك الآلية التشغيلية، تعمل الرقمنة على ارتفاع معدلات النمو وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات البنكية وتقديمها على نطاق أوسع، وقد افترضت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين مستوى التوجه الرقمي بالبنوك واستخدام تحليلات البيانات لتعزيز الشمول المالي الرقمي، ورقمنة الخدمات المالية والمصرفية، وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني، وغيرها من التقنيات المالية الحديثة.

7.1 حدود الدراسة:

ارتسمت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** كان الاهتمام فيه بدراسة القيود المالية والتشريعات القانونية ومعركة تحديد مستوى التحديات الالكترونية، ودراسة العوائق التي من أبرزها حادثة التجربة الليبية في التوجه نحو الاقتصاديات الرقمية معتمدين على البنوك التجارية والبنك الرقمي بمدينة بنغازي.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في عام 2023 بعد التوجه نحو الرقمية في المؤسسات المالية.
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على دراسة دور التحول الرقمي، وأثر الأنظمة والتطورات التكنولوجية الرقمية على الاستقرار المالي، كذلك تحليل تداعيات البنية التحتية، والتغيرات في السياسات الاستراتيجية على التميز في العمليات البنكية.

1.8 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب العلمي في جمع المعلومات، فقد شملت آلية البحث التي تم اعتمادها على عدة جوانب، تمثل الجانب الأول في مراجعة الأدبيات السابقة وكذلك المقترحات والخطط التنفيذية ودراسة الاستراتيجيات والسياسات الرقمية، أما الجانب الثاني، أعتمد على ما يعرف بالدراسات الوصفية التحليلية، حيث تحاول الدراسة التعرف على التحديات والقيود للرؤى المستقبلية في تبني التقنيات الرقمية الحديثة، كذلك مناقشة وتحليل الأطر التشريعية والتنظيمية التي تسعى لدعم

الاقتصاد الرقمي في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على ورش العمل والدراسات الميدانية للاستفادة من نتائجها وتوصياتها للتطوير في قطاع الاقتصاد والمال.

1.8.1 متغيرات الدراسة:

شملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات تدور حول الرؤية الاستراتيجية للتوجه نحو الرقمية والمنهجية السيادية، المعايير والتصنيفات كذلك التشريعات المدرجة، أيضا قدرة البنك على التطبيقات الرقمية وتحديد مستوياتها والتحديات التي تواجهها.

1.8.2 مجتمع الدراسة:

يتشمل مجتمع الدراسة الذي حده الباحث في هذه الورقة على موظفين " الإدارة المالية، الإدارة القانونية، إدارة الأنظمة، إدارة الائتمان، إدارة الاستثمار، إدارة المخاطر" بالبنوك التجارية، وكذلك موظفين البنك الرقمي الذين يمتلكون المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وذلك بهدف معرفة التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي بتوجهه نحو الرقمية وتحديد مستوى آليات التطبيق الرقمية في البنوك. الجدول التالي يبين المحاور الأساسية للدراسة.

جدول (1) محاور الدراسة (بيانات الاستبانة 2023م).

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
1	استراتيجية البنوك الرقمية بليبيا	13
2	ضبط لآلية الرقمية في البنوك وأدوات التطوير	10
3	التحديات القانونية والتشريعات المدرجة	12
4	التطبيقات التقنية والرقمية وتحديثها	11
	الإجمالي	46

1.8.3 أداة الدراسة:

لأجل تحقيق هدف الدراسة، اعتمد المنهج التحليلي المقارن فيما يخص المقارنات بين البنوك في القطاعين "الخاص والعام"، أيضا النظر في تطبيق الاستراتيجيات الرقمية على التمويلات والاستثمارات الليبية، كذلك اهتمت بدراسة المشكلة بطريقة عملية من خلال تجميع البيانات وتحليلها وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوزيعها على عينة الدراسة ومعالجة البيانات وتحليلها إحصائيا، واختبار الفرضيات للتوصل إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة وذلك باستخدام استبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة.

صُممت الاستبانة بطريقة تتناسب مع خصوصية الدراسة باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الذي يتكون من خمس درجات للاستجابة على كل فقرة، وقد أعطيت الاستجابة بدرجة مرتفعة جداً (5) درجات، وبدرجة مرتفعة

(4) وبدرجة متوسطة (3) وبدرجة ضعيفة (2) وبدرجة ضعيفة جداً (1) ثبت صلاحية (53) استمارة فقط للتحليل الإحصائي من أصل (70)، كما تم استبعاد الباقي لعدم صلاحيتها، اعتمد الباحث عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة و ذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences (SPSS)** حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحقيق أهداف الدراسة، و ذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة، إضافة إلى استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) الإحصائي، واختبار العينة واحدة (t) لاختبار (One - Sample T-test). المقياس المستخدم في استبانة الدراسة " ليكرت الخماسي " لتصنيف الإجابات المتعلقة بالدراسة، قد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

جدول رقم (2) مقياس الإجابات لسلم ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

تم ترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من الاستبانات وتحليلها من خلال التحليل الإحصائي المناسب لطبيعة البيانات ومتغيرات الدراسة، تبين فيها قيمة (Variance) وهو التباين وكلما كان التباين قيمته صغيرة (أقل قيمة) دل على أن السؤال تحت الدراسة كان أكثر كفاءة، بينما الكفاية هي أن أغلب الدلائل الإحصائية ذات أرقام صغيرة مثلاً التباين (Variance) والانحراف المعياري (Standard Deviation) والخطأ المعياري (Error) ، اختبار (t) لفحص فرضية مساواة الوسط الحسابي لمتغير ما بين عيّنتين أو مجموعتين مستقلتين للوقوف على مدى وجود فروق معنوية (0.01) 1% لأراء المشاركين حول التوجه نحو الاقتصاد الرقمي و إعادة دراسة استراتيجية البنك الرقمي في ليبيا. تبين لنا من خلال نتائج تحليل فرضيات البحث أنه يوجد تأثير لمؤشرات التصنيفات المنهجية للبنك الرقمي، أدوات القياس، الملاءة المالية والسيولة، المؤشرات التقييمية السوقية، كذلك عوائق التسويات التشغيلية، العوائق القانونية، عوائق وتحديات المنظومات الرقمية.

جدول (3) يوضح مقاييس التشتت المتمثلة في الكفاءة (التباين) والكفاية (التباين والانحراف المعياري والخطأ المعياري واختبار (t).

المحور	الفقرات	العدد الإحصائي	المتوسط	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	التباين	T test	P
1. استراتيجية البنوك الرقمية بليبيا	التنسيقات المنهجية للبنك الرقمي	53	2.33	1.178	1.294	1.675	124.13	0.000
	ادوات القياس	53	2.65	0.151	1.102	1.214	17.540	0.000
	الملاة المالية والسيولة	53	2.32	0.119	0.867	0.751	19.465	0.000
	المؤشرات التقييمية السوقية	53	2.61	0.164	1.192	1.422	15.925	0.000
2. عوائق ضبط الآلية الرقمية في البنوك وأدوات التطوير	المحور الأول بغض النظر عن الفقرات	53	2.48	0.150	1.095	1.199	16.475	0.000
	عوائق ضبط الآلية الرقمية في البنوك وأدوات التطوير	53	2.82	0.168	1.222	1.494	16.822	0.000
3. العوائق القانونية والتشريعات المدرجة		53	2.71	0.143	1.038	1.077	19.037	0.000
4. عوائق وتحديات التطبيقات الرقمية		53	2.64	0.139	1.011	1.023	19.041	0.000

كلما كانت قيم التباين صغيرة دللت على أن سؤال الاستبيان ذات كفاءة عالية، وإن أغلب الدلائل الإحصائية ذات ارقام صغيرة يدل على ان الاسئلة للاستبيان كانت ذات كفاية عالية وهذا ما يبينه الجدول السابق.

لا يوجد تجانس في التباين للمحور الأول ويتضح من خلاله انه يوجد ارقام عالية وارقام صغيرة، أقل تشتت كان لفقرة الملاة المالية والسيولة لأنها أقل انحراف معياري (0.867).

يقاس اختبار الثبات Reliability للتأكد من ثبات الأسئلة ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على فرضيات الدراسة، ومن خلال استخدام قيمة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وجد أن قيمته تتراوح من (0.989) إلى (0.993) وهي تعبر عن صدق الدراسة، وصدق الدراسة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبانة ما وضع لقياسه فعلاً، ويقصد وضوح الاستبانة وفقراتها ومفرداتها ومفهومها لمن سوف يشملهم الاستبانة وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي قيمة تعبر عن ثبات الاستبيان من (0) إلى (1) كلما كانت تقترب من الصفر يعني عدم وجود ثبات. تم إجراء الثبات لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات وباستخدام معامل ألفا كرونباخ، والتي سبق الإشارة إليه سابقاً، وكما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (4) معامل الفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الدراسة

Cronbach's Alpha if Item Deleted	
.993	التصنيفات المنهجية للمصرف الرقمي
.989	أدوات القياس
.992	الملاءة المالية والسيولة
.989	المؤشرات التقييمية السوقية
.989	عوائق وتحديات الآلية الرقمية
.989	عوائق وتحديات القانونية
.991	عوائق وتحديات التطبيقات الرقمية

يتبين من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.997)، وهو مؤشر يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى جدوى تطوير استراتيجية للبنك الرقمي بليبيا.

1.9 تحليل البيانات ومناقشتها:

لاختبار كل سؤال من أسئلة الاستبيان قام الباحث باستخدام اختبار (t) لجميع الأسئلة وقياس معنويتها، وتعرض النتائج كما هي في الجداول التالية:

جدول (5) يوضح مقاييس الكفاءة والكفاية لاستراتيجية البنك الرقمي بليبيا

المتغير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العدد الاحصائي	المتوسط	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	التباين	T test	P
1. عادة دراسة الاستراتيجية الرقمية	45.5	23.6	18.2	5.5	3.6	53	1.94	0.153	1.117	1.247	12.67	0.000
2. إعادة تقييم المنهجية السيادية للبنك الرقمي بليبيا	19	16	5	6	7	53	2.36	0.194	1.415	2.004	12.13	0.000
3. دراسة المتغيرات الاقتصادية، من حيث تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة	16	12	6	10	9	53	2.70	0.206	1.501	2.253	13.09	0.000
4. استقلالية المراجعة	5.5	14.5	56.4	7.3	12.7	53	3.08	0.137	0.997	0.994	22.46	0.000
5. زيادة القيود المالية في على القطاع الخاص	21.8	30.9	14.5	12.7	16.4	53	2.70	0.193	1.409	1.984	13.95	0.000
6. الاستيعاب الكلي للاستثمارات الليبية	27.3	36.4	25.5	1.8	5.5	53	2.19	0.145	1.057	1.118	15.07	0.000
7. اهمال في تسجيل القيمة المعرضة للخطر وتحليل خسائرها المالية	12.7	9.1	61.8	3.6	9.1	53	2.87	0.140	1.020	1.040	20.47	0.000
8. قيد المحددات الائتمانية وتقييم متغيرتها	18.2	41.8	32.7	3.6	0	53	2.23	0.110	0.800	0.640	20.26	0.000
9. صعوبة التسييل الفوري	40	34.5	18.2	1.8	1.8	53	1.87	0.126	0.921	0.848	14.77	0.000
10. ارتفاع تكلفة نقل الأموال	36.4	32.7	23.6	1.8	1.8	53	1.96	0.129	0.940	0.883	15.20	0.000
11. دراسة آليات السوق-مخاطر المتاجرة-	9.1	5.5	60	12.7	9.1	53	3.08	0.134	0.978	0.956	22.90	0.000
12. انخفاض مفاجئ في أسعار الفائدة	41.8	27.3	23.6	1.8	1.8	53	1.91	0.133	0.966	0.933	14.36	0.000
13. ارتفاع في مستويات الدين	25.5	23.6	34.5	7.3	5.5	53	2.42	0.156	1.134	1.286	15.51	0.000

حيث تناول الجدول (5) السؤال الرئيسي والمتمثل في استراتيجية البنك الليبي الرقمي وكيفية إعادة صياغته ومراجعة اللوائح والتشريعات المدرجة الصادرة من البنك المركزي والذي تحت في مجمله على ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي ودعم البنوك الرقمية وتعزيز إيجابيات التحول. تضمن المحور (13) سؤالاً، حظي السؤال (1) المتعلق بمراجعة الخطط الاقتصادية وإعادة صياغة الاستراتيجيات لتعزيز التحول نحو الرقمية الشاملة، على موافقة ما يقارب (85%) من إجابات المشاركين وعلى متوسط حسابي (1.94) وانحراف معياري (1.117) وصلت نسبة التباين إلى (12.67)، وهذا ما يوضح أهمية سياسة متوسط حسابي

تطوير الاستراتيجيات وضرورة إعادة تقييمها للتوجه نحو الرقمية الشاملة. فيما حاز السؤال (4) على أقل نسبة موافقة والذي يدور حول ضرورة استقلالية المراجعة البنكية، وهذا يدل على ضعف الثقة بالإدارة العليا والتزامها بالقوانين واللوائح وتطبيق الإجراءات بعدالة ومهنية، لذا ترى الدراسة الحالية الحاجة في تدعيم الثقة في المنظومة المالية والبنكية وتعزيز المصدقية والرضا بالنظام المالي بليبيا بصفة عامة، أشار محور الدراسة الأول إلى ادراك المشاركين لأهمية التطبيقات الرقمية ودور السياسات النقدية والبنك المركزي في الاقتصاد الرقمي في ليبيا، والذي يمكن النظر إليه كخطوة أساسية وهامة للنهوض بالاقتصاد الليبي ومؤسساته المالية، وقد دعمت هذه النتائج بمتوسطات حسابية تتراوح بين (1.10 - 3.8)، وانحرافات معيارية تقدر ما بين (0.800 - 1.501)، وذلك لنؤكد على تقييم مستوى استراتيجية الرقمية وتحديات أبعاد التحولات الرقمية بليبيا، توضح من خلالها المشاكل التي يواجهها الموظف البنك الرقمي من كيفية معرفة قيد المحددات الائتمانية وآلية تقييم متغيرتها إلكترونيا، وفهم طريقة تسجيل القيمة المعرضة للخطر وتحليل خسائرها المالية في البنك الرقمي، كذلك كيفية استيعاب دمج أنواع التمويلات والاستثمارات الليبية، أيضا صعوبة التسجيل الفوري ومشكلة ارتفاع تكلفة نقل الأموال الالكترونية، كيفية دراسة المتغيرات الاقتصادية، من حيث تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة الحقيقي، وقد حاز السؤال الذي يدور حول صعوبة معالجة الانخفاض المفاجئ في أسعار الفائدة في البنك الرقمي، على متوسط حسابي (1.91)، وانحراف معياري (0.966) وهذا يبين قصور السياسات النقدية والتشريعات التنفيذية وضعف إدارة المخاطر الإلكترونية " إدارة النقد الأجنبي" في قدرتها على فهم استراتيجية معدلات الفائدة، خاصة بعد الغاء الفائدة ومنع استخدامها كأداة لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي - قانون الصيرفة الإسلامية رقم 1 لسنة 2013- لذا توصي الدراسة بضرورة إعداد دراسات تصنيفية لفهم السياسات المالية والأدوات النقدية والقوانين و التشريعات المالية بهدف دعم استراتيجية الرقمية ورصد مقاييس الخطر في هذا المجال.

المتغير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العدد الاحصائي	المتوسط	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	التباين	T test	P
1. صعوبة الإقرار بالتوثيق والعقود الإلكترونية	25.5	23.6	34.5	7.3	5.5	53	2.42	0.156	1.134	1.86	15.51	0.000
2. عدم اعتراف السلطات النقدية بقواعد التصديق	30.9	20	27.3	10.9	7.3	53	2.42	0.173	1.262	1.594	13.93	0.000
3. التحديات الضريبية (معالجة الأصول الضريبية المؤجلة).	18.2	30.9	25.5	9.1	12.7	53	2.66	0.174	1.270	1.613	15.25	0.000
4. التحديات في التوقعات الالكترونية	16.4	14.5	34.5	20	10.9	53	2.94	0.169	1.231	1.516	17.40	0.000
5. حجية إثبات الهوية الائتمانية	23.6	29.1	30.9	7.3	5.5	53	2.40	0.153	1.115	1.244	15.64	0.000
6. حجية المرسلات الإلكترونية	25.5	36.4	20	3.6	10.9	53	2.36	0.171	1.242	1.542	13.83	0.000
7. إثبات وسائل الملكية	9.1	16.4	23.6	34.5	12.7	53	3.26	0.162	1.179	1.390	20.15	0.000

0.000	14.79	1.813	1.347	0.185	2.74	53	12.7	16.4	21.8	23.6	21.8	8. جودة الأصول البنكية وخصوصا قيم العقارات.
0.000	14.69	1.524	1.234	0.170	2.49	53	7.3	10.9	30.9	20	27.3	9. إستراتيجية توزيع الأصول
0.000	15.38	2.093	1.447	0.199	3.06	53	20	23.6	12.7	21.8	18.2	10. خصوصية العميل بالآلية المتاحة
0.000	16.32	1.977	1.406	0.193	3.15	53	20	25.5	16.4	18.2	16.4	11. سرية المعلومات

الجدول (6) يوضح مقاييس الكفاءة والكفاية لآليات التحول الرقمي وأدوات التطبيق

يتضمن الجدول (6) أسئلة تتعلق بإمكانية ضبط آلية الرقمية في البنوك الليبية وأدوات التطوير، لتقييم إمكانية التحول نحو الرقمية، يشمل المحور الأساسي (11) سؤال، بانحرافات معيارية ومتوسطات حسابية وباختبارات (t)، ونسب التباين، كما هو موضح في الجدول أعلاه، يشير فيها إلى أن معظم إجابات المشاركين يقرون بضعف التشريعات واللوائح والتوثيق القانوني وارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية وإنهيار البنية التحتية، أدى كل ذلك إلى تراجع البنوك الليبية، وبالنظر إلى النتائج التي تم التواصل إليها من الجدول، نجد أن المتوسطات الحسابية المتعلقة بآليات النحول تتراوح ما بين (2.36 - 3.26)، تقع ضمن نطاق درجة الموافقة على كلا من " عدم الاعتراف السلطات النقدية بقواعد التصديق الإلكتروني - قانون رقم 6 لسنة (2022) بشأن المعاملات الإلكترونية - ارتفاع تكلفة الخدمات، كما بنيت نتائج الدراسة على موافقة المشاركين بمواجهة موظف البنك الرقمي صعوبة في معالجة الأصول الضريبية المؤجلة، وتقييم جودة الأصول البنكية خاصة قيم العقارات، كذلك تعقيد آلية أثبات وسائل الملكية بالبنوك الرقمية، إضافة إلى سرية المعلومات وتطبيق مبدأ الخصوصية ومعالجة معاملاتها بمبادئ بنكي، والتي تسجل أعلى نسبة متوسط حسابي في الدراسة - المتمثلة في فقرة 11- حيث بلغت (3.15)، وانحراف معياري (1.406)، وسُجلت درجة التباين (1.977)، كل ذلك يدل على صعوبة التوجه نحو التقنيات الرقمية وتطبيقاتها في عدم وجود بيئة عمل الكترونية تحظى بتشريعات ولوائح قانونية تعمل على حماية برامج الإدارة الإلكترونية، وتعزز هذه النتيجة النتائج التي توصل إليها التحليل الوصفي ومفادها وجود معوقات تحد من التوجه نحو التحولات الرقمية وتقديم منتجات وخدمات رقمية متطورة .

الجدول (7) يوضح مقاييس الكفاءة والكفاية لتحديات البنك الرقمي في ليبيا.

T test	المتغير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العدد الاحصائي	المتوسط	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	التباين
18.64	1.515	1.231	0.169	3.15	53	16.4	18.2	38.2	10.9	12.7	1. قصور في إداء العمليات الالكترونية
17.14	1.425	1.194	0.164	2.81	53	10.9	10.9	40	18.2	16.4	2 عدم ملائمة تصميم الأنظمة بالإجراءات واللوائح المشرعة
16.19	1.535	1.239	0.170	2.75	53	9.1	16.4	32.7	18.2	20	3 اعتماد البنك على جهات خارجية في مهام وأعمال داخلية كأنظمة التسوية والمقاصات

....											
25.55	0.731	0.855	0.117	3.00	53	5.5	12.7	60	12.7	5.5	4. عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل
18.05	1.024	1.012	0.139	2.51	53	3.6	7.3	41.8	25.5	18.2	5. صعوبة عمل الرقابة الداخلية على مجريات البنك
17.48	0.965	0.982	0.135	2.36	53	1.8	5.5	41.8	23.6	23.6	6. ضعف الاتصالات بين الفروع
17.67	1.626	1.275	0.175	3.09	53	16.4	18.2	34.5	12.7	14.5	7. اخفاق في إدارة الضمانات
17.21	1.267	1.126	0.155	2.66	53	7.3	10.9	36.4	25.5	16.4	8. عمليات التوثيق غير قانونية
21.23	0.786	0.887	0.122	2.58	53	1.8	9.1	43.6	30.9	10.9	9. عدم الملاءة بالإجراءات المتعلقة بالضوابط الرقابية
20.13	0.739	0.860	0.118	2.38	53	0	3.6	49.1	23.6	20	10. ارتفاع التكاليف التشغيلية بالبنك الرقمي
17.39	1.577	1.256	0.172	3.00	53	14.5	16.4	34.5	16.4	14.5	11. ضعف التبادلات الخارجية (الاستثمار الخارجي)

يتضح من الجدول (7) أن هناك العديد من التحديات يواجهها البنك الليبي، وتقف عائقاً أمام تنبيه النظام الرقمي، حيث سجلت الدراسة المتوسطات الحسابية التي تتراوح ما بين (2.36 - 3.15)، و بلغت الانحرافات المعيارية ما بين (0.855 - 1.275)، وهذا يقع ضمن درجة الموافقة، كما سجلت نسبة التباين ما بين (0.731 - 1.626) لمحور التحديات الرقمية والأسئلة الخاصة به والتي يصل عددها (11) فقرة، تشير الدراسة إلى عدم قدرة الأنظمة المتاحة على تغطية العمل -متمثل في سؤال رقم 4 -والتي تبلغ حوالي 60% بمتوسط حسابي (3.00)، وانحراف معياري (0.955)، ونسبة التباين إلى (0.731)، كما حاز السؤال الذي يليه على الموافقة بنسبة 30%، بلغ المتوسط الحسابي إلى (2.58) والانحراف المعياري إلى (0.887)، بنسبة (0.786)، والتي تدور حول التحديات الضمانية - المتمثل في سؤال رقم 7- و كانت الإجابة الحيادية تصل إلي حوالي 50%، وهذا يشير لضعف نظم وصعوبة فهم آلية عمل الضمانات في البنوك الليبية، وعدم الملاءة بالإجراءات المتعلقة بالضوابط الرقابية وعجز الموظف على استيعاب للتوثيق القانوني والقيود التي يضعها البنك مما يجعلها عرضة للخسائر. كما إن إجابة عينة الدراسة اتفقت على اعتماد البنك على بعض الجهات الخارجية في مهام وأعمال داخلية كأنظمة التسوية والمقاصات- المتمثل في سؤال رقم 3-، سجلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري (1.239)، وبنسبة تباين (1.535)، وذلك نتيجة التحديات التي يواجهها البنك الرقمي في تشغيل نظام المدفوعات بشكل كامل، حيث يتم ادخال المعلومات في أنظمة التسوية الإجمالية الفورية من ثم يتم تبادلها يدويا بين البنوك مما يجعلها عرضة لمخاطر الوقت وارتفاع معدلات الخطأ. أما بالنسبة لأنظمة المقاصات الالكترونية لا تتم بألية شاملة، خاصة في المقاصات الكبرى للخوف من عمليات الاحتيال وهذه يقودنا إلى مخاطر الوقت وهذا بالتالي يجعلنا نواجه تحديات التسوية من جانب آخر، لذا توصي الدراسة بضرورة تطوير الأنظمة وتعاقد مع شركات التأمين الرقمي لضمان عملية تحوياً ونقل الأموال الإلكترونية.

الجدول (8) يوضح مقاييس الكفاءة والكفاية لمخاطر التقنية الإلكترونية وأساسيات الحماية

P	T	test	الانحراف التباين	الخطأ المعياري	المتوسط	العدد الاحصائي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتغير
0.000	15.07	1.652	1.285	0.177	2.66	53	10.9	12.7	27.3	23.6	21.8	1. ارتفاع مخاطر الصيرفة عن طريق الانترنت
0.000	16.04	1.718	1.311	0.180	2.89	53	12.7	20	25.5	20	18.2	2. سرقة الهوية الإلكترونية
0.000	16.50	1.438	1.199	0.165	2.72	53	9.1	10.9	40	16.4	20	3. تزوير بطاقات الائتمان
0.000	17.20	1.533	1.238	0.170	2.92	53	12.7	14.5	38.2	14.5	16.4	4. صعوبة مراقبه البرامج
0.000	19.28	1.053	1.026	0.141	2.72	53	5.5	9.1	49.1	18.2	14.5	5. عدم لاستيعاب الكامل لآلية النظام الإلكتروني
0.000	17.58	1.374	1.172	0.161	2.83	53	10.9	12.7	34.5	25.5	12.7	6. خصوصية المعلومات
0.000	17.11	1.299	1.140	0.157	2.68	53	9.1	7.3	40	23.6	16.4	7. التحقق من هوية الأطراف الأخرى المعنية في تبادل المعلومات
0.000	16.53	1.132	1.064	0.146	2.42	53	5.5	3.6	38.2	27.3	21.8	8. آلية تأمين الحاسبات
0.000	18.05	1.152	1.073	0.147	2.66	53	5.5	9.1	47.3	16.4	18.2	9. آلية مشاريع المشاركة
0.000	20.68	0.792	0.890	0.122	2.53	53	1.8	3.6	54.5	20	16.4	10. المراهنة عن الانترنت
0.000	20.85	0.791	0.889	0.122	2.55	53	1.8	5.5	50.9	23.6	14.5	11. صعوبة معالجة التصفية الجبرية في المصرف الرقمي
0.000	21.00	0.712	0.844	0.116	2.43	53	0	1.8	58.2	16.4	20	12. ضعف الآلية المعالجة للهجمات الالكترونية

يشير الجدول رقم (8) على نتائج التحليل الاحصائي واختبار (t)، لمجموعة الأسئلة المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة ومدى تطبيقها في البنوك الليبية، حيث أشارت إلى أن اختلاف منظومات الدفع الإلكتروني بين البنوك التجارية في ليبيا كان أحد التحديات التي تعرقل التحولات الرقمية، وارتفاع مخاطر الصيرفة عن طريق الأنترنت، كذلك سرقة الهوية الإلكترونية

وكيفية التحقق من هوية الأطراف الأخرى المعنية في تبادل المعلومات، عمليات تزوير بطاقات الائتمانية، صعوبة مراقبة البرامج، ضعف آلية المعالجة للهجمات الإلكترونية، كل ذلك يواجه الموظف المالي في المعاملات البنكية.

أيضا من بين المخاطر والتحديات الحالية، القيود المفروضة والمدرجة في آلية العمل مع القطاع الخاص تحول دون الاستفادة الكاملة من مشاركته، كما تواجه تعقيد في شروط عقود الشراكة بين القطاعين، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الالتزامات المالية على القطاع الخاص، والقيود المالية كانت سببا مباشرا في تراجع القطاع الخاص في ليبيا، أيضا التغييرات المتكررة في ربط العملة من ضمن التحديات التي تواجه القطاع الخاص، و نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الوسط الحسابي لعبارات هذا المحور أظهر خيار الموافقة بانحرافات معيارية انحصرت بين (0.844 - 1.311) وهذا يشير إلى أن متوسط الإجابات اتخذ الموافقة على التحديات المتعلقة بالدراسة. كما أود أن أشير هنا، إلى إن بعض الإجابات حازت على نسبة مرتفعة تميل إلى الحيادية وهذا يدل على قصور الموظف في عدم فهم آلية عمل البنك الرقمي، والقدرة على ضبط المشاكل التي تواجه البنك، الفقرة رقم (11) المتعلقة بصعوبة معالجة التصفية الجبرية عمليا في البنك الرقمي، سجلت نسبة الحيادية فيها على (84%)، وبمتوسط الحسابي (2.55)، وقيمة التباين (0.889) مما يدل على عدم وجود منظومات عمل داعمة تعمل بنظم قانونية لمعالجة معاملات التصفية باستراتيجية وضوابط بنكية، كذلك ضعف إدارة العمليات الإلكترونية في فهم المنهجية الرقمية بشكل دقيق و وفقا للوائح و تشريعات البنك، وميكانيكية التدقيق في احتساب القيم المالية كي لا يواجه البنك مخاطر ارتفاع التكلفة، تشير أيضا لقصور الكفاءات والمهارات الرقمية والتي شكلت عائقا في تغطية الخدمات الرقمية، لذا توصي الدراسة بضرورة دعم وتعزيز متطلبات التطبيقات الرقمية والتقنية في البنوك الليبية بخبرات مالية متطورة لخلق بيئة اقتصادية رقمية شاملة، بينما السؤال رقم (10) المتعلق بالمراهنة عن طريق الإنترنت، سجل فيها بنسبة (81%)، جاء في الترتيب الثاني من بين الاسئلة التي أخذت طابع الحيادية في الدراسة، في الجدول السابق، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.53)، وبانحراف معياري (0.792)، مما يعني إن الاتجاه العام لإجابات المشاركين تشير إلى عدم فهم واستيعاب آلية تشغيل الأنظمة وكيفية إدارتها، وكذلك محاولة إعادة إعداد البرامج إن لازم الأمر، وهذا يدل على أن الخدمات الإلكترونية بالبنوك الليبية تواجه الكثير من التحديات في آلية العمل، منها كوادر بشرية غير مؤهلة للعلوم الرقمية تترتب عليها عدم قدرة الموظف من تنفيذ العمليات الرقمية بشكل صحيح، ونظام إداري غير شامل، إضافة إلى نظام مالي مضطرب، وكل ذلك له تأثيرات سلبية على آلية البنك الرقمي في ليبيا.

وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالعمل على إعادة بناء بنية تحتية تكنولوجية خاصة بالبنوك الرقمية، وتصميم حواسب تحمل مركز للبيانات الضخمة تعمل بدرجة عالية من الحماية، كما يجب العمل على تطوير الخدمات المالية الرقمية بضوابط وأطر قانونية تنظيمية ورقابية بمعايير ومنظمات وتقنيات عالمية، لتقديم الحماية المالية والمعلوماتية، من توصيات الدراسة أيضا، قياس نضج قدرات الأمن السيبراني، والعمل على إنشاء سياسة لتقييم الخطر المالي وآلية تنفيذ أنظمة رصد التهديدات الإلكترونية لحماية المؤسسات من التعرض لحسائر مالية والمشكلات القانونية، وكل ذلك يعمل من أجل بناء بيئة اقتصادية رقمية شاملة تدعم الاستقرار المالي. كذلك يجب العمل على رفع كفاءة الموظف المالي " الرقمي" من خلال برامج تدريبية تعمل على فهم التحديات الرقمية وتقييم مخاطره، تساعد مثلا على معرفة ميكانيكية تأمين الاقتصاد الرقمي عن طريق عقود التأمين لإلكترونية لاستيعاب آلية التوازن بين المخاطر والربحية، لمواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية التي طرأت على

أنظمة البنوك، وتحديد تكلفة البنك الرقمي ودراسة تحديات السيولة، تصميم وتطوير أنظمة التسوية ومعالجة ثغرات نظام المقاصة، تحسين هياكل الملكية، والمواصلة في تطوير الاستراتيجية الرقمية وتنفيذها.

1.10 الخلاصة:

اتضح من الدراسة الحالية، وما خلصت إليه النتائج أن الرقمنة ومن ثم التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية بات واقعا لا بد من تطبيقه في البنوك الليبية، للنهوض بالقطاع الاقتصادي عن طريق استراتيجية رقمية واضحة، وتطوير السياسات، تعزيز استخدام الخدمات الرقمية، والإطار القانوني والتشريعي، والبنية الرقمية لإمكانية التحول التدريجي نحو أنظمة رقمية، والتقليل من استخدام النقد في المعاملات المالية. لذلك يمكن تلخيص ما توصلت إليه الدراسة، ومن خلال استعراض الجوانب النظري والعملي ومعالجة مشكلة البحث وفرضياته إلى ضرورة العمل على تطوير دراسة الآلية التنفيذية للبنك الرقمي في ليبيا وكيفية تطوير منظومة التقنية المالية متطورة، لرفع من كفاءة أدائها بما يتماشى مع التكنولوجيات الرقمية الحديثة، إضافة إلى ذلك، ارتأت الدراسة إمكانية اتباع استراتيجية مرنة لتوظيف التقنيات والتطبيقات الرقمية والاستفادة منها، بما يتماشى مع الضوابط والمعايير المالية الحديثة والتشريعات الاقتصادية الليبية.

1.11 التوصيات:

نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أعلاه والتي تعتبر من أحد أهم مراحل البحث وهي مرحلة تقديم التوصيات لتبني استراتيجيات داعمة للتوجه نحو الاقتصاديات الرقمية والتكنولوجية الشاملة هي كما يلي:

1. إعادة دراسة دور البنك المركزي في الرؤية الاستراتيجية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي ما يصحبها من التشريعات والقوانين والتوجيهات اللازمة لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الوعي بالخدمات الرقمية.
2. العمل على تحسين المهارات الرقمية وتوفير الخبرات وتدريب كوادر مؤهلة تسهم في بناء الاقتصاد الرقمي بليبيا.
3. إعادة النظر في استراتيجية ضبط آلية عمل المؤسسات المالية تعمل بمنظومات بنكية ومالية متطورة.
4. العمل على إعادة بناء ثقة المواطنين بالمؤسسات المالية الليبية.
5. تعزيز الثقافة الرقمية لتوعية المواطن الليبي وتنمية قدراته على التواصل مع العالم الرقمي.
6. العمل على إرساء ركائز الاقتصاد الرقمي بتعزيز البنية التحتية الرقمية على أسس تقنية قانونية، وتنمية المهارات، والخدمات والبرامج التكنولوجية والتطبيقات الرقمية.
7. يستلزم بناء اقتصاد رقمي سليم أن يكون من ضمن السياسات المقترحة دعم وتفعيل عمل آلية القطاع الخاص.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- أمين الحاج (2013)، الاقتصاد الرقمي وأثره على القطاع المصرفي في السودان-دراسة حالة بنك أم درمان الوطني من الفترة 2000-2013، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- إيمان دحدوح (2024)، بعنوان اندماج الاقتصاد الرقمي في البنوك الجزائرية: دراسة ميدانية في المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- بلهوشات الأمين (2020)، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول العربية خلال سنة 2028، جامعة الوادي - الجزائر، المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي الحديثة، الطبعة الأولى.
- بوضاية، مراد (2019)، المصارف الإسلامية الرقمية (رؤية مقاصدية): مجلة بيت المشورة، (117-151، 11).
- جيمية سلايمي، ويوسف بوشي. (2019)، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية > 0210.
- رشوان، عبد الرحمن، قاسم، زينب، (2020)، دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات، المؤتمر الدولي الأول لتكنولوجيا المعلومات والأعمال.
- سحنون خال (2022)، التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية منهجا لتنمية الصناعة المصرفية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، (2-12.10.25) .. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/197999>
- سفيان قعلول، الوليد طلحة (2020) الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات: استراتيجية رقمية لوضع خطط اقتصادية العدد 71 تاريخ النشر. 2020-10-14. الجهة. صندوق النقد العربي الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae>
- شحاتة، محمد موسى (2020)، قياس أثر تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية آليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد (2)، العدد (1)، 787-703.
- لطفي، امين السيد احمد، (2017)، المحاسبة والتحليل المالي "الدار الجامعية"، مصر، الإسكندرية، 2112.
- البشير، فضل عبد الكريم (2018)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، (9)، 79-27.
- البار، عدنان مصطفى (2019)، التحول الرقمي كيف ولماذا، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة أم القرى، السعودية
- التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لندوة نظمتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية خلال الفترة 19- 21 أبريل 2006.
- يعقوب النجدي، فيصل النعيم (2002)، لتجارة الإلكترونية، مبادئها ومقوماتها، الدار العربية للعلوم، بيروت ، تاريخ النشر 23/08/2002 : ص1.
- مصادر أخرى:
- تطوير الخدمات المصرفية الرقمية في ليبيا (2024) تبحث عن كيفية التحول نحو الرقمية، دراسة حول أنظمة الخدمات المصرفية الرقمية في ليبيا والانطلاق نحو المستقبل، من خلال تجاوز التحديات وتعزيز التعاون واعتناق الابتكار، الخدمات المصرفية / Oct 18, 2024. <https://qarib.ly/>
- تقرير التنافسية العالمية (2014-2015) pdf 15 _ WEF GlobalCompetitivenessReport _ . ((weforum. org))

- تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين (2020)، بعنوان: ما بعد التحول الرقمي: "التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء" [https://cibafi.org/images/FI129-CI1977-. Arabic%20GIBS.pdf](https://cibafi.org/images/FI129-CI1977-.Arabic%20GIBS.pdf)
 - تقرير ممارسة الأعمال، البنك الدولي، pdf. Report-Full2018-D2018.
 - تقرير الاجتماع التشاوري حول الأبعاد البيئية لأجندة التنمية المستدامة (2021)، - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. [https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/pre-meetings/Report_Prep_Mtg_SDG12_AFS2021%20\(Final\).pdf](https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/pre-meetings/Report_Prep_Mtg_SDG12_AFS2021%20(Final).pdf)
 - تقرير ديوان المحاسبة، (2018) ly.gov.audit - lab 2018 report .
 - مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا تقرير الرقابة الإدارية (2018) <com.ly-raqaba>
 - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (2019).
 - مقترح استراتيجية التحول الرقمي الحكومي في دولة ليبيا كانون الأول/ديسمبر (2022)
 - البنك الأفريقي للتنمية، (2018).
 - مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي: (DESI) المفوضية الأوروبية. الاتحاد الأوروبي، (2019)، (24 يونيو 2019). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي:
: <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/desi>
 - لمساهمة الاقتصادية لتنظيم النطاق العريض والرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - قانون المصارف الليبي وتعديلاته تشريعات (2020)، مصرف ليبيا المركزي (ly.gov.cbl)، 27.
 - عبد الله الحاسي، دراسة مبدئية للتطوير الاقتصادي في ليبيا، الإسكوا، (2019).
 - وثيقة الاقتصاد الرقمي (2023)، أصدر قرار رقم 302 لسنة 2023 م بشأن تشكيل لجنة تنظيم برنامج التحول الرقمي لقطاع الاقتصاد والتجارة (تقرير بعض الأحكام، تمحور حول رؤية استراتيجية التحول الرقمي في ليبيا حول المستخدم وتركز بشكل تفصيلي على تقديم خدمات حكومية أفضل للمستخدمين سواء كانوا أفراد مواطنين أو أجانب أو شركات).
 - ورشة عمل بالهيئة العامة للمعلومات حول إعداد تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية الرقمية المقترحة لدولة ليبيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا (2021) حيث نظمت بترابلس القى الضوء فيها على المفاهيم الرئيسية لسياسات النفاذية الرقمية، وكيفية الاستفادة من أدواتها التفاعلية والمعايير الفنية.
 - ورشة عمل حول ملامح الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الحكومي (2023) برعاية المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العامة للمعلومات والهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.
- ثانيا المراجع الأجنبية:

- Alexander, Kem and Karametaxas, Xenia, " Digital Transformation and Financial Inclusion" (2020). [net/publication/344571601_Digital_Transformation_and Financial Inclusion](https://www.researchgate.net/publication/344571601_Digital_Transformation_and_Financial_Inclusion) Available at: https://www.researchgate.net/publication/344571601_Digital_Transformation_and_Financial_Inclusion

- Berghaus, Sabine and Back, Andrea, "Stages in Digital Business Transformation: Results of an Empirical Maturity Study" (2016). *MCIS 2016 Proceedings*. 22.
<https://aisel.aisnet.org/mcis2016/22>
- David, West, " E-Commerce Management in Emerging Markets" (2015). In: Lee, I (Ed) *Encyclopedia of E-Commerce Development, Implementation, and Management*. DOI: 10.4018/978-1-4666-9787-4
- Guo, Shuyong ,Weiham, Ding and Tatiana, Lanshina, " Digital Economy for Sustainable Economic Growth" (2017). *Intonational organizational research journal*, 12(4), 169- 184.
- James, Princy, "Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion ": *A Study in the Post Reform Period*" (2017) *IOSR Journal of Humanities and Social Science*, Vol (22), Issue (6).
- Tony, Nisha. and Desai, Kavitha, "Impact of Digital Financial Literacy on Digital Financial Inclusion"(2020), *I international Journal of Scientific and Technology Resches*, Volume (9), Issue (1). <https://www.afi-global.org>.
- Vial, Gregory," Understanding digital transformation ": A review and a research agenda. (2019) *The journal of strategic information systems*. 28(2), 118-144.